

# الصين مقاول من الباطن للتجارة النفطية لإيران وفنزويلا حول العالم

## شركة اللوجستيات سي.سي.بي.سي لاعب محوري في التحايل على الحظر



### نشاط خفي لكسر قيود العقوبات

من إيران وفنزويلا، لكنها قالت إنها تعمل بداب.

وقالت جوليا فريدلاندر مسؤولة العقوبات الكبيرة السابقة في الخزانة الأميركية إن "تنامي تجارة النفط الخاضع للعقوبات يُظهر تطور قدرات المستهدفين بالقوود".

وتابعت فريدلاندر، التي تعمل حالياً في مركز الاقتصاد الجيوسياسي التابع لمؤسسة مجلس الأطلسي، إنه "يُظهر أن هناك حدوداً لما يمكن أن تحقّقه العقوبات الأميركية، خاصة عندما تستهدف لاعبين. أهدافهم مشتركة مثل تجار النفط لذا فإنك تعطي حافزاً لمحاوري المراوغة البديلة تلك".

ويقول محللون في القطاع إن العقوبات الأميركية عصفت باقتصاد إيران وفنزويلا وكبلت أساطيل ناقلاتهما المستنزفة والمحتاجة إلى إصلاحات.

وتبلغ سعة الأربع عشرة ناقلة التي دبرتها سي.سي.بي.سي نحو 28 مليون برميل من النفط. وقال مصدران إن "ناقلة أخرى على الأقل ترتبط بالشركة، لتصل السعة الإجمالية إلى حوالي 30 مليون برميل".

ويُظهر مسح أجرته رويترز أن إيران صدرت أكثر من 600 ألف برميل من الخام في يونيو الماضي. وكانت الصادرات بلغت ذروتها عندما سجلت 2.8 مليون برميل يومياً في 2018، قبل فرض العقوبات، لكن رقم يونيو يزيد من 300 ألف برميل يومياً في 2020، وفقاً لتقييمات من واقع بيانات تتنوع الناقلات.

ولم تعلق الشركة علناً على العقوبات ولم يتسن لرويتزر معرفة مدى تأثيرها بالإدراج على القائمة الأميركية السوداء. وبينما قالت ثلاثة مصادر في الصين إن سي.سي.بي.سي تزود نحو خمس مصافي تكرير صينية صغيرة بالنفط الإيراني، إلا أنها لم تذكر تفاصيل حولها، وأكد مسؤولون إيرانيون مطلعون أن شركة اللوجستيات الصينية لاعب محوري في تجارة نفط طهران مع بكين.

وبحسب رفينيتيف أويل ريسرشر، تلقت الصين في المتوسط 557 ألف برميل يومياً من الخام الإيراني بين نوفمبر ومارس الماضيين، أو نحو خمسة في المئة من إجمالي واردات أكبر مشتر للنفط في العالم، لتعود إلى مستويات لم تسجل منذ ما قبل إعادة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب فرض العقوبات على إيران في 2018.

وبلغت واردات الصين من النفط الخام والقوود الفنزويلي 324 ألف برميل يومياً في المتوسط على مدار عام حتى نهاية أبريل، كما تشير إلى ذلك شركة تتبع الشحنات فورتكسا أناليتكس، وهو أقل من مستويات ما قبل العقوبات، لكن يتجاوز 60 في المئة من إجمالي صادرات نفط فنزويلا.

وبدأت العقوبات المفروضة على شركة النفط الوطنية الفنزويلية في 2019 في إطار مساعٍ للإطاحة بالرئيس الاشتراكي نيكولاس مادورو. والتعليق عندما سُئلت عن دور سي.سي.بي.سي الحيوي في تسهيل تجارة النفط

وبحسب اثنين من المصادر، دبرت سي.سي.بي.سي في العام الماضي ما لا يقل عن 14 ناقلة لنسحن النفط من إيران أو فنزويلا إلى الصين.

وسعى متحدت باسم وزارة الخارجية الصينية لتبرير دور شركات صينية في تجارة النفط الخاضع لعقوبات وقال لرويتزر "للصين علاقات تجارية طبيعية وإيرانيون ومصدر بشركة النفط الوطنية الفنزويلية يعطي دليلاً على ضعف نظام العقوبات الأميركية".

وانخرطت سي.سي.بي.سي في تجارة النفط الفنزويلي هذا العام من خلال صفقات مع مصافي التكرير المستقلة الصينية الصغيرة المعروفة باسم "باريقي الشاي" وفقاً لجدول تحميل شهري وجدول تصدير وفواتير لشهري أبريل ومايو من العام الحالي تعود إلى شركة النفط الفنزويلية، إضافة إلى بيانات تتبع حركة الناقلات والمصدر الذي في الشركة الفنزويلية.

وسرعان ما أصبحت الشركة المسجلة في هونغ كونغ شريكاً مهماً لكراكاس، إذ حملت سفن من تاجيرها في ذلك الشهرين أكثر من 20 في المئة من إجمالي صادرات فنزويلا النفطية لتلك الفترة وبما تعادل قيمته نحو 445 مليون دولار من الخام.

وأضاف "تعارض الصين بقوة العقوبات الأحادية وتحث الولايات المتحدة على رفع الولاية القضائية طويلة النزاع عن الشركات والأفراد". ولا يتحرق المسؤولون الأميركيون عادة لمنع شحنات النفط الإيراني أو الفنزويلي التي يشترطها زبائن صينيون أو دوليون، لكن بوسعهم التصديق على المخترطين في تلك التجارة عن طريق منع المواطنين الأميركيين والشركات من التعامل معهم، لتتبدد البنوك الغربية.

وفي 2019 أضافت واشنطن سي.سي.بي.سي إلى قائمة للكيانات الخاضعة للعقوبات بسبب انتهاكها القيود المفروضة على التعامل في نفط إيران.

كشفت معطيات حديثة أن الصين تعمل من تحت الطاولة لتحريك تجارة النفط في كل من إيران وفنزويلا بهدف التحايل على العقوبات الأميركية عبر توظيف إحدى أبرز شركات اللوجستيات المحلية للقيام بهذا الدور المحوري، والذي يقول محللون إنه يسلط الضوء على حدود نظام الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة.

لندن - أكدت مصادر مطلعة الخميس أن شركة اللوجستيات الصينية تشينا كونكوردي بتروليوم (سي.سي.بي.سي) باتت لاعبا محوريا في توريد نفط إيران وفنزويلا الخاضع لعقوبات، حتى بعدما أدرجتها واشنطن على قائمة سوداء قبل عامين لتعاملها في الخام الإيراني.

ولم ينل تعاطف دور سي.سي.بي.سي وبخولها في مجال التجارة مع فنزويلا والتغطية الإعلامية من قبل، ولكن التفاصيل التي أوردتها عدد من الأفراد من بينهم مصدر مقيم في الصين مطلع على عمليات الشركة الصينية ومسؤولون إيرانيون ومصدر بشركة النفط الوطنية الفنزويلية يعطي دليلاً على ضعف نظام العقوبات الأميركية.

وكان المركزي يدعم منذ منتصف القرن الماضي استيراد المواد الأساسية، حيث تبلغ تكلفة برنامج الدعم للمخمس والأدوية والقوود نحو 6 مليارات دولار سنوياً يذهب نصفها للقوود.

ولكنه قلص دعم القوود حالياً عبر آلية يوفّر بموجبها 85 في المئة من دولارات القيمة الإجمالية لكلفة الاستيراد وفق سعر الصرف الرسمي البالغ 1515 ليرة للدولار، فيما يؤمن المستوردون نحو 15 في المئة المتبقية من الدولارات من السوق السوداء، بما يفوق 21 ألف ليرة مقابل الدولار الواحد.

وترجع شركات توزيع القوود الشح في البنزين والديزل إلى أعمال التهريب إلى سوريا عبر معاير غير شرعية، مما يؤمن أرباحاً كبيرة للمهربين نتيجة فارق السعر بين البلدين. ويبلغ سعر صفحية القوود في سوريا نحو 249 ألف ليرة (174.3 دولار) في حين تباع في لبنان بنحو 75 ألف ليرة (52.5 دولار).

ومنذ أكثر من عام ونصف العام، انساق لبنان في أزمة اقتصادية حادة تسببت بدهور متسارع في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، وانخفاضاً حاداً في احتياطي العملات الأجنبية لدى المركزي. وبلغت احتياطات لبنان من النقد الأجنبي ما يزيد قليلاً عن 15 مليار دولار في مارس الماضي بعد أن كانت عند نحو 30 مليار دولار في نهاية العام 2019. ولم يقدم المركزي تحديثاً للرقم منذ ذلك الحين. وانعكست الأزمات السياسية المالية والاقتصادية والصحية في شكل تدهور معيشي متصاعد وشح في السيولة النقدية وقيود مصرفية على سحب الودائع، مما دفع السلطات إلى التوقف عن سداد الدين الخارجي في إطار إعادة هيكلة شاملة للدين الذي تجاوز حوالي 90 مليار دولار.

## شركات الطاقة العالمية تتسابق للاستثمار في السودان

تحتله الشركة من مكانة في سوق الطاقة العالمي. وتعتبر هاليبرتون من الشركات متعددة الجنسيات وهي إحدى أكبر الشركات العاملة في مجال خدمات حقول النفط في العالم، ولديها عمليات في أكثر من 70 دولة حول العالم.

وتتملك الشركة المئات من الفروع والشركات التابعة والعلامات التجارية والأقسام في جميع أنحاء العالم وتوظف ما يقارب 55 ألف شخص. وتذكرت وزارة الطاقة والنفط السودانية في بيان نشرته على حسابها في فيسبوك أن شركة نوبيا الوطنية المملوكة للدولة دخلت في مفاوضات مطولة طيلة العام الماضي مع قيادة هاليبرتون في هيوستن لإقناعهم بجدارة دخول السوق السوداني. وقالت إن "رفع العقوبات عن السودان يتيح فرصاً واسعة للشركة العالمية مما يؤدي إلى تعافى ونهوض الاقتصاد السوداني في مناهج تنافسي تعدي للشركات الأجنبية".

وتنسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى عبيد قوله في بيان "نتطلع إلى استثمار الشركات الأميركية الكبيرة ذات التقنيات الحديثة في قطاع النفط بعد الزيارة التاريخية لوفد من هاليبرتون لما

## اقتصاد لبنان يدخل نفقا أكثر قتامة مع نفاذ القوود

تصدر الجدل الدائر منذ شهور حول معاناة اللبنانيين مع فقدان القوود وأجحة الأحداث مجدداً بعد أن صدمت السلطات المواطنين بالإعلان عن عجزها عن توفير المشتقات النفطية بسبب الأزمة المالية الحادة، والتي ستجعل الاقتصاد يدخل في نفق أكثر قتامة في ظل عجز الطبقة السياسية عن تفكيك خيوط الأزمة.

بيروت - لم تتفاجأ الأوساط الاقتصادية اللبنانية بإعلان وزارة الطاقة أنها ستوقف عن تسليم مادة المازوت (الديزل) بعد نفاذ معظم المخزون، الأمر الذي اعتبرته مؤشراً على تفاقم أزمة نقص القوود التي بدأت تظهر بوضوح منذ بداية 2021.

وتتراقق أزمة الديزل والغاز مع نقص كبير في إمدادات البنزين، إذ تشهد محطات القوود طوابير طويلة من السيارات التي تتوقف لساعات للتزود بالقوود.

كما يعاني لبنان منذ أكثر من شهرين نقصاً في القوود المخصص لمعامل إنتاج الطاقة، مما تسبب بانقطاع التيار الكهربائي لمدة 20 ساعة يومياً نتيجة شح النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان المركزي وعجزه عن الاستمرار في تزويد الموردين بالدولار.

لكن هذه المشكلة جنورها قديمة أصلاً، فالبلد يواجه منذ ثلاثة عقود مشكلة متفاقمة في قطاع الكهرباء ذي المعامل المتداعية ما يجبر غالبية المواطنين على دفع فاتورتين، واحدة للدولة وأخرى مرتفعة لأصحاب المولدات الخاصة، التي تعوض نقص إمدادات الدولة.

وكان المركزي يدعم منذ منتصف القرن الماضي استيراد المواد الأساسية، حيث تبلغ تكلفة برنامج الدعم للمخمس والأدوية والقوود نحو 6 مليارات دولار سنوياً يذهب نصفها للقوود.

ولكنه قلص دعم القوود حالياً عبر آلية يوفّر بموجبها 85 في المئة من دولارات القيمة الإجمالية لكلفة الاستيراد وفق سعر الصرف الرسمي البالغ 1515 ليرة للدولار، فيما يؤمن المستوردون نحو 15 في المئة المتبقية من الدولارات من السوق السوداء، بما يفوق 21 ألف ليرة مقابل الدولار الواحد.

وترجع شركات توزيع القوود الشح في البنزين والديزل إلى أعمال التهريب إلى سوريا عبر معاير غير شرعية، مما يؤمن أرباحاً كبيرة للمهربين نتيجة فارق السعر بين البلدين. ويبلغ سعر صفحية القوود في سوريا نحو 249 ألف ليرة (174.3 دولار) في حين تباع في لبنان بنحو 75 ألف ليرة (52.5 دولار).

ومنذ أكثر من عام ونصف العام، انساق لبنان في أزمة اقتصادية حادة تسببت بدهور متسارع في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، وانخفاضاً حاداً في احتياطي العملات الأجنبية لدى المركزي. وبلغت احتياطات لبنان من النقد الأجنبي ما يزيد قليلاً عن 15 مليار دولار في مارس الماضي بعد أن كانت عند نحو 30 مليار دولار في نهاية العام 2019. ولم يقدم المركزي تحديثاً للرقم منذ ذلك الحين. وانعكست الأزمات السياسية المالية والاقتصادية والصحية في شكل تدهور معيشي متصاعد وشح في السيولة النقدية وقيود مصرفية على سحب الودائع، مما دفع السلطات إلى التوقف عن سداد الدين الخارجي في إطار إعادة هيكلة شاملة للدين الذي تجاوز حوالي 90 مليار دولار.

وتسببت كل تلك المشكلات والانفجار الذي ضرب مرفأ بيروت الدولي في أغسطس الماضي، بتفاقم الأزمة المالية، إضافة إلى تصاعد البطالة والفقر وتراجع قدرات اللبنانيين الشرائية مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.



خارج نطاق الخدمة حتى إشعار آخر

جوليا فريدلاندر  
تنامي تجارة النفط يظهر تطور قدرات المستهدفين بالقوود



## شركات الطاقة العالمية تتسابق للاستثمار في السودان

وقال وزير الاستثمار الهادي إبراهيمي قد أكد في مارس الماضي أن شركة لانفو فو الهندية المتخصصة في الطاقة الشمسية وحلول الكهرباء تعزّم إطلاق مشروع بالشراكة مع مجموعة تالين العالمية بقيمة 200 مليون دولار.

ووقعت الحكومة في أكتوبر الماضي مذكرة تفاهم مع شركة جنرال إلكتريك الأميركية هي الأولى من نوعها منذ ثلاثة عقود من الزمن بهدف زيادة توليد الكهرباء بما يصل إلى 470 ميغاوات.

وأضافت الشركة أنها تستكشف سبل التعاون في المزيد من مشروعات الكهرباء وكذلك مشروعات الصحة، بما في ذلك تحديث البنية التحتية للطب الإشعاعي وطب القلب والأورام والرعاية الصحية في المناطق الريفية.

وأشارت إلى أن وجود هاليبرتون في السودان يؤكد بان دخول شركة أميركية كبيرة مثلها في قطاع النفط والغاز يعني أن السوق السوداني قد تعافى وأصبح مفتوحاً للاستثمار العالمي.

جادين علي عبيد  
نتطلع إلى استثمار الشركات الأميركية الكبيرة في قطاع النفط

وأكد وزير الاستثمار أن أبواب الاستثمار بالسودان مفتوحة لكافة الشركات في جميع المجالات، مشيراً إلى أن بيئة الاستثمار بالبلاد تعتبر الأفضل من أي وقت مضى، موضحاً أن الحكومة تشجع الاستثمار في الطاقة المتجددة وأنها تسعى لحل جذري لمشكلات الطاقة عبر مشروعات تمويل بنظام البوت تشمل الإنشاء والتشغيل والتحويل.